المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
العدد الثالث والثلاثون شهر (٢) ٢٠٢١

أثر نُظـــم المعلومات المحاسبيـــة المحوسبـــة على الأداء المالي بالقطاع المصرفي التجاري

دراسة حالة :(مصرف المزارع التجاري -الخرطوم)

د.احمد حسن عبدالقادر عوض الله- كلية بحرى الاهلية- الخرطوم

Ahmedalim18@gmail.com

د.نسيبـــه عزام ابراهيم يوسف،كلية النصـــر التقنيـــة - الخرطوم

Nuseibaazzam@yahoo.com

د.ريم احمد محمد على – جامعـــة الطـــائف
reemramadan8989@gmail.com

المستخلص

تناولت هذه الدراسه أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي الأداء المالي في القطاع المصرفي التجارى وعلى وجه الخصوص القطاع المصرفي التجارى ، وقد هدفت ايضاً الدراسه الى قياس التدفقات النقدية ومدى التأثير على القطاع المصرفي التجارى، وأثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الربحيه وكفاءتها فى التحليل المالي ، وظهرت أهمية الدراسه فى بيان أثر إستخدام الحوسبة فى النظم المحاسبية لإختصار الاجراءات المحاسبية والإستفاده من ميزات الحاسوب من حيث الدقه والسرعه والقدره التخزينيه للبيانات والمعلومات المحاسبيه وقياس أثرها علي الأداء المالي . تمثلت مشكلة الدراسه في إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها الايجابي والسلبي على الاداء المالي بالمؤسسات التجارية ،ومدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي التدفقات النقديه والربحية ومدي تأثيرها علي كفاءة التحليل المالي ومدى الدقة المتوافره بالتحليل فى ظل استخدام الحوسبة. انتهجت الدراسه عدة مناهج منها : المنهج الوصفي لإستخدام اسلوب دراسة الحاله والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقه، توصلت الدراسه الى عدة نتائج منها : وجود علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين التدفقات النقدية وهنالك اثر واضح لتلك العلاقة ، توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين تحسن مستوي الربحيه ، يؤدى إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الى تسهيل عملية التحليل المالي ورفع كفاءتة ، وتوصلت الى عدة توصيات منها : انه على المؤسسات إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها في قياس التدفقات النقدية لما لها من اثر ايجابي عليها ،على المؤسسات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها فى قياس نسب الربحية لما لها من اثر ايجابي فى تحسين اداء الربحية بالمؤ سسات التجاريه بشكل عام ،على المؤسسات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها في عملية التحليل المالي وذلك لأثرها الايجابي فى تحسين عملية التحليل المالي .

الكلمات المفتاحية : نظم المعلومات , المحوسبة . الاداء المالي , القطاع المصرفي التجارى.

The effect of computerized accounting information systems on financial performance in the commercial banking sector

Case study: (commercial farm bank khartoum)

Abstract

The study examined the impact of computerized accounting information systems on financial performance. The aim of the study was to measure the cash flows and the computerized information systems on the profitability and efficiency of financial analysis. The importance of the study was to show the effect of using computing in accounting systems to shorten accounting procedures and benefit from computer features in terms of Accuracy, speed, storage capacity of data and accounting information and measuring their impact on financial performance.

The problem of the study was the use of computerized accounting information systems, their impact on the financial performance of commercial establishments, and the impact of computerized accounting information systems on cash and profitability flows and their impact on the efficiency of financial analysis.

The study studied several methods, including: descriptive approach to the use of the method of case study and the historical approach to tracking the previous studies. The study reached several results. There is a relationship between the computerized accounting information systems and the cash flows. There is a relationship between computerized accounting information systems and profitability. The computerized accounting system to facilitate the process of financial analysis, and reached several recommendations, including the use of computerized accounting information systems to be used in measuring cash flows, the application of computerized accounting information systems to To help them measure profitability ratios, enterprises must apply computerized accounting information systems to assist them in the process of financial analysis.

keywords: information systems, computerized. Financial performance, commercial**.**

الاطار النظرى

مقدمة

تعتبر أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة إحدى أهم ركائز القطاع المصرفي بشكل عام والقطاع التجارى منه بشكل خاص حيث تعمل انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في هذا القطاع على جمع وتخزين البيانات هذه البيانات وتحويلها الى معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات التخطيطيه والتنفيذيه والرقابيه.

وتختص نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بتوفير معظم المعلومات الإقتصادية التى يمكن التعبير عنها مالياً وتساعد فى حل كثير من المشكلات والقر ارات الماليه التى تواجه إدارات مختلف المنشأت وأطراف اخرى عديده بحيث تكون قادره على مواجهة مختلف ردود الافعال فى ظل التغيير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصره وزيادة حدة التنافس.

يمثل الأداء المالي بالنسبة للمؤسسات التجارية مفهوماً جوهرياً مهماً فهو المرأه العاكسه لانشطة الشركه وإنجازاتها فهو نتائج النشاط التمويلي الذى تمارسه الشركه ويحدد مستوى إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وامكانياتها إذ يشار إليه بأنه إنعكاس لقدرة وقابلية الشركه على تحقيق اهدافه.

الإهتمام بتلك النظم له اثر واضح على الأداء المالي للشركات فإن بيان مدى كفاءة هذه النظم يعتبر أمراً ضرورياً لترشيد الأداء المالي لهذه المؤسسات وزيادة كفاءتها ويعتبر نظام المعلومات جيداً إذا توافر ات المعلومات فى الوقت المناسب وبالدقه المطلوبه لمجموعة القرارات المتعلقه بالتخطيط والرقابه للعمليات لتقييم الأداء وتوفر التقارير الماليه وتدبير المواد لهذه المؤسسات .

مشكلة البحث:-

تمثلت في إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه واثرها علي الأداء المالي بالمؤسسات التجارية ومدى قياس التدفقات النقديه والربحية ودقة التحليليل المالي ويمكن صياغة المشكلة فى شكل التساؤلات الاتيه :-

1 . مامدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على قياس التدفقات النقدية .
2 . مامدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الربحية.
3 . مامدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على التحليل المالي.

أهداف البحث:- هدفت الدراسة الي : -

1 . قياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى قياس التدفقات النقدية .
2 . معرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على الربحية.
3 . قياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى التحليل المالي.

أهمية البحث :-

اولاً :الأهمية العلميه:-

تتجلى اهمية الدراسة فى اثراء المكتبه العلميه بالمواضيع المحاسبية لمواكبة التطور فى بيئة الأعمال وكذلك سد النقص فى الدراسات السابقه التى تناولت المواضيع ذات العلاقة بمتغيرات الدراسه.

ثانياً:الأهميه العمليه:-

بيان اثر إستخدام الحوسبة فى النظم المحاسبية لإختصار إجرارت العمليات المحاسبية والاستفاده من ميزات الحاسوب من حيث السرعة والدقه والقدره التخزينيه للبيانات والمعلومات المحاسبية أيضا في معرفة مدى قدرة العاملين على التعامل مع الأنظمه المحاسبية المحوسبة لنظام يعتمد على تكنولوجيا المعلومات وقياس الأثر على الأداء المالي.

فرضيات البحث:-

1 . توجد علاقة ذات دلالة احصائيه بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة و الاداء المالي.

منهجية البحث :-

يتبع الباحثون المناهج الآتية :-

1. المنهج الإستنباطي في تحديد محاور البحث ووضع الفروض.
2. المنهج الإستقرائي لإختبار الفرضيات.
3. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقه التى لها علاقة بالبحث.
4. المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها على الاداء المالي.

حدود البحث :-

تنحصر حدود البحث في الآتي :-

الحدود المكانيه :مصرف المزارع التجاري - الخرطوم

الحدود الزمانيه:2021 م

مصادر البيانات :-

تتمثل في الآتي:-

مصادر البيانات الاوليه : يتم جمعها عن طريق الاستبيان والمقابلات الشخصيه .

مصادر البيانات الثانويه : يتم جمعها من خلال الكتب والمراجع والدراسات السابقه والدوريات العلميه والمجلات ومواقع الإنترنت .

نموذج الدراسة

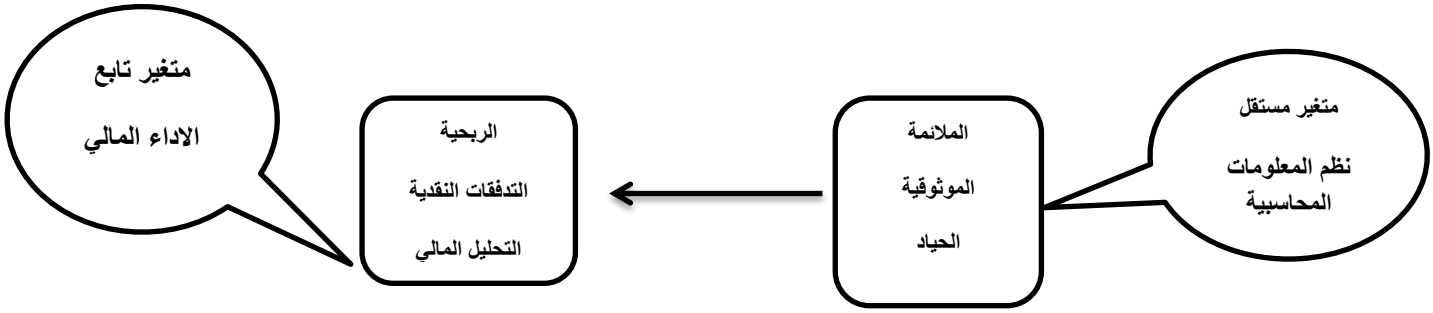

المُلاءمة : تظهر فائدة المعلومات المالية خلال عملية صنع القرار،
الموثوقية : من خصائص جودة المعلومات المحاسبية هو موثوقية البيانات المالية، حيث لا بُد من أن يكون التحقق من المعلومات المالية للمستثمرين والدائنين مُتسقًا ويعود بنفس النتائج،
الحياد: لتحقيق خاصية الموثوقية لا بُد للبيانات المالية أن تكون مُحايدة دون أن تتحيز لأي جهة،
الربحية : هي مؤشرات مالية في شكل نسب تستخدم لتقييم قدرة الشركات على تحقيق أرباح مقارنة بقيمة الإيرادات وتكاليف التشغيل والأصول.
التدفقات النقدية :هي توضح الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المنشأة خلال فترة محددة .
التحليل المالي : يُعرف بأنه "تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ. إقفال القوائم المالية.

الدراسات السابقة

1 . دراسة عشال الهيثمي محمد عشال ، 2004 م (اثار حوسبة النظم المحاسبية على الشركات التجارية) (محمد عشال، 2004)

تمثلت مشكلة الدراسه فى معرفة مدى تأثير تطبيق التقنيه الحديثه للنظم المحاسبية فى الشركات التجارية من خلال الإجابه على الاسئله التاليه : -
هل ادى تطبيق التقنية الحديثه فى النظم المحاسبية الى رفع الكفاءة الاداريه فى الشركات التجارية ،و الى تحسين نوعية المخرجات من حيث السرعة والدقه والسريه والوضوح والشمول .
هدفت الدراسه بصفه عامه الى التعرف علي اثار حوسبة النظم المحاسبية فى شركات هائل سعيد بالجموهرية اليمنيه ويتفرع من هذا الهدف العام اهداف فرعية ،التعرف على دور النظم المحاسبية الحديثه فى رفع الكفاءة الاداريه .

بينت الدراسه الفرضيات التاليه: إستخدام النظم المحاسبية الحديثه ساعد فى رفع كفاءة الإدارة ،إستخدام النظم المحاسبية الحديثه أدى الى تحسين نوعية المخرجات من حيث السرعة والدقه والسريه والوضوح والشمول وإستخدام الحاسبية المحوسبه أثر على كمية ونوعية العاملين بالشركات ،إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة الحديثه الى تفعيل دور أنظمة الرقابة والضبط الداخلى للنظام المحاسبى للشركات وتوصلت الدراسة الى النتائج التاليه: تستخدم مجموعة نظم محاسبية آليه وتستفيد بشكل جيد من القرارات الماليه للمعالجة بالحاسوب .
كما اوصت الدراسه بالاستمرار فى تحديث وتطوير النظم المحاسبيه الآليه لضمان إستمرار صلاحيتها وفعاليتها على المدى الطويل.

2 .أمل محمد عبد الباسط ،2004\(نظم المعلومات المحوسبة في الجهاز المصرفي)

تناولت مشكلة الدراسة حول دخول نظم المعلومات الآليه في كافة المجالات رأى الباحثين ضرورة أن تقوم بدراسة هذه النظم بالجاهز المصرفى بصور عامه ،والمعالجه المحاسبية للبيانات بصوره خاصه ،كما أن إستخدام النظام التقليدي يؤدي الى الكثيرمن المشاكل مثل مشكلة الحيز المكاني وعدم السرعه في إنجاز الاعمال المحاسبية. (عبد الباسط، 2004)
خلصت الدراسه الى النتائج التاليه :وجود نظم آليه وتقنية حديثه بالجهاز المصرفي تساعد فى سرعة توصيل المعلومات . اوصت الدراسه الى ضرورة إهتمام الدوله بإدخال التقنيات الحديثه فى الجهاز المصرفي وذلك عن طريق التمويل والدعم ووضع السياسات الواضحه للعمل المصرفي بالسودان ،إهتمام بالكوادر العلميه المتخصصه فى مجال النظم الآليه والعمل على الاستفاده من خبراتهم فى تطوير العمل المصرفي .

3. ربيع زكريا محمد محمود ,2007م (دور نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات)

تمثلت مشكلة الدارسه فى ان ليست من الأهميه وجود أنظمه محاسبية تقنية وتكنولوجيا فقط ولكن من الضرورى أن تفي مخرجات هذا النظم باحتياجات مراكز إتخاذ القرارات .
هدفت هذه الدراسه الى دراسة نظم المعلومات المحاسبية في ضوء أداء مراكز اتخاذ القرار بإعتبارها المستفيد الاول من هذه النظم ورغم امكانية توفير نظام المعلومات فالتساؤل هو مدى قدرة وكفاءة وفعالية هذه النظم من اجل توفير المعلومات المحاسبية الملائمه والموضوعيه لمراكز اتخاذ القرارات
اتبعت الدراسه المنهج الوصفى فى سبيل تطاير المافهيم النظريه للدراسه ،المنهج الاستنباطى والاحصائي والوصفى فى الجانب التطبيقى فى هذه الدراسه وذلك فى سبيل جمع البيانات وعرضها وتحليلها واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج .
خلصت الدراسه الى النتائج التاليه ،أن إستخدام نظم معلومات محاسبية يؤدى الى انتاج معلومات ملائمه وموضوعيه وذات مزايا اخرى الأمر الذى يكفل إتخاذ قرارات رشيده ،المعلومات الجيده هى التى تحدث تغيير فى سلوك متخذى القرار بمعنى ان القرار فى ظل وجود هذه المعلومات سوف يختلف عن ذاك القرار فى حالة غياب المعلومات ،استخدام تكنولوجيا المعلومات والوسائل التقنيه يجعل النظام المحاسبى يستجيب لمتطلبات الاداره بسرعه . (محمد محمود، 2007)
اوصت الدراسه بالاتى : ايجاد تكامل بين نظام المعلومات المحاسبيه والأنظمه الاخرى داخل المنشأة ، أن تهتم الاداره بإتباع المنهجيه العلميه فى إتخاذ القرارات حيال المعلومات المحاسبية المنتجه .

يلاحظ الباحثين ان هذه الدراسه ركزت على دور نظم المعلومات المحاسبية فى إتخاذ القرارات وذلك فى المجال المصرفي .

4 . عبد الماجد محمد خيري ابراهيم ،2007(أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الأداء المالي)

تمثلت اهمية الدراسه فى محاولة إظهار التقنيه االحديثه فى النظم المحاسبيه من خلال بيان أهمية النظام المحاسبي المحوسب وأثر ذلك على رفع كفاءة الأداء المالي بالمؤسسات التجارية .

تهدف الدراسه بشكل عام الي بيان دور قياس وكفاءة النظم المحاسبية المحوسبه فى توفير المعلومات المحاسبية التى تؤدى الى ررفع كفاءة الأداء المالي .

تناولت مشكلة الدراسه أثر إستخدام النظم المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الأداء المالي من خلال بيان أهداف التقارير والقوائم الماليه .

اتبع الباحثين المنهج الإستنباطي والإستقرائي وكذلك المنهج التاريخي .

لقد جاءت فروض الدرراسه فى النقاط الآتيه : استخدام النظم المحاسبيه المحوسبه تؤثر علي مخرجات النظام المحاسبي .وايضاً استخدام النظم المحوسبة تؤثر على مخرجات النظام المحاسبي

إستخدام التقنيه الحديثه فى النظم المحاسبية تؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي .

لقد خلصت الدراسه الى عدة نتائج أهمها أن إستخدام وسائل التقنيه الحديثه فى العمليات المحاسبية والإستفاده من قرارات الحاسوب ومميزاته . (ابراهيم، 2007)

5 . ليلي علي إسماعيل ،2010\(دور نظم المعلومات المحاسبية في تقويم كفاءة الأداء المالي)

تناولت البحث دور نظم المعلومات المحاسبية فى تقويم كفاءة الأداء المالي فى المنشأت اللاربحيه ،وتمثلت مشكلة البحث فى التساؤلات الآتيه :

هل ضعف إستخدام التقنيه فى مجال نظم المعلومات المحاسبية ينتج عنه توفر معلومات ملائمه تساعد مستخدمي القوائم الماليه فى تقويم كفاءة الأداء المالي فى المنشأت اللاربحيه ؟

هل وجود نظام محاسبى متكامل يساعد في تقويم الأداء المالي في المنشأت اللاربحيه ويوفر المعلومات الملائمه في الوقت المناسب (اسماعيل، 2010)

هدف البحث الى ابراز أهمية نظم المعلومات المحاسبية في تحسين متابعة سير الخطه وتسجيل الأحداث الماليه وتحليلها للتعرف مدلولاتها ثم إتخاذ مايلزم من الاجراءات التى تساعد علي تحقيق الأهداف ومعالجة أي قصور ،والتحقق من أن إدخال نظم معلومات محاسبيه جيده يجعل المنشأت اللاربحيه تحقق اهدافها فى الزمن المحدد بالتكلفه المتوقعه .

اختبر البحث الفرضيات الآتيه :
يعتمد تقويم الأداء المالي فى المنشأت اللاربحيه على المعلومات المحاسبية التى ينتجها نظام المعلومات المحاسبيه . إستخدام نظم معلومات محاسبية يؤدي الى المساعده فى تقويم كفاءة الأداء المالي فى المنشأت اللاربحيه اعتمد الباحثين على المنهج التاريخي والإستنباطى والإستقرائي الوصفى التحليلى فى جمع وتحليل البيانات. توصلت الدراسه الى النتائج الآتيه : تعتبر المعلومات المحاسبية التى ينتجها نظام المعلومات المحاسبي مؤشر لتقوئم كفاءة الأدء المالي في المنشأت اللاربحيه .
يستخدم نظام المعلومات المحاسبي كأداة لتقويم الأداء المالي لدى المنشات اللاربحيه لقياس الأداء ورفع الكفاءه يجب على المنشاه تحديد اهدافها وتحديد مقاييس الاداء المناسبه لكل هدف وصولاً الى النتائج المرتقبه للاستخدام الكفؤ للموارد .

مفهوم واهداف ومكونات وخصائص وانواع نظم المعلومات المحاسبية والجهات المستفيده منها

اولاً : مفهوم نظام المعلومات
النظام : هو أفضل شكل للتنظيم وهو يتكون من مجموعه من العناصر التى تعمل معاً بحيث تتوافق الأهداف لكل عنصر مع أهداف النظام ككل .
ويقوم النظام على مجموعه من الخصائص :-
1 . **التنظيم :**
أن مدخل الأنظمه هو وسيله لحل مشاكل كبيره ومتصله وتتضمن حلولها إستخدام مقادير كبيره من المواد فى إطار منظم والمدخل يتكون من :
أ- تحديد مستخدمي النظام وإحتياجاتهم .
ب- التعرف على الأهداف الكلية للنظام وليس فقط لاجزائية .
ت- تحديد القيود الخاصه لتصميم النظام ومعايير الاداء .
ث- تنمية التصميمات البديلة وغيرها .
2. **الإبداع** :
ان مدخل الأنظمه يجب ان يكون خلاقاً بسبب انه يركز على الاهداف اولاً ثم على الطرق المرئيه الثانيه ، والنظام النهائي يعتمد الى درجة كبيره على أصالة وإبداع المصممين للإسباب التالية :
ا – أن المشاكل معقدة للغاية بحيث لايكون هنالك جدوله واحده للحل تصلح بجميع المشاكل .
ب _ أن كثير من البيانات المتاحة غير كامله وتخضع لعدم التأكد أو الغموض مما يتتطلب ممارسة الخيال بأعلي درجاته حتي يمكن تشكيل الإطار النظري للمشكله .
3. **التحليلي** :

يتطلب مدخل الأنظمه تحليل للمفاهيم البديله وتحديد وتحليل التوافقات بين اجزاء النظام والتحليل ضرورى للتقيم النظام النهائي .

4. **العلمي** :

ان مدخل الأنظمه يعتمد على مجموعه من المبادئ مشتقه من مبادئ علميه متعدده مثل نظرية الاتصال والرياضه والعلوم السلوكيه وعلم الحسابات الإلكترونيه والمنطق واقتصاديات المعلومات والعلم الإداري. (مبارك، 2013)

خصائص نظم المعلومات :

تُعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها الجمع بين تطبيق المحاسبة ودراستها بالإضافة إلى رصد وتصميم وتنفيذ نظام معلوماتي يعتمد على تطبيق تكنولوجيا المعلومات المتطورة، عن طريق استخدام الأساليب الخاصة بالمحاسبة التقليدية، بهدف تزويد المستخدمين بمجموعة من المعلومات المالية التي تساعدهم على إدارة شركاتهم.

إن تفعيل دور نظم المعلومات المحاسبية بفعالية وكفاءة يعتمد على تميّزها بالخصائص الآتية:

الواقعية : هي عبارة عن تحقيق الملاءمة بين كل من نظم المعلومات المحاسبية والبيئة المحيطة بها، حيث يجب أن يكون النظام المحاسبي المطبق ملائماً للبيئة التي وجد فيها، من خلال الاعتماد على حجمه وطبيعة نشاطه، لذلك من الواجب على الشخص الذي يصمم نظام المعلومات المحاسبي أن يهتم بالظروف التي سيعمل بها مستخدمو هذا النظام، مما يساعد على تقديم النوعية المناسبة من المعلومات، والمطابقة للأهداف الخاصة بالأشخاص الذين يستخدمونها.

الموضوعية : أي تحقيق النظم للتكامل مع النظم الفرعية الأُخرى، من خلال ربط مجموعة من النُظُم الفرعيّة معاً حيث تقدم لها خدمات بالاعتماد على مجموعة من البيانات، ومن ثم تستخدم مخرجات بعض منها كمدخلات لبعضها الآخر.

العلميّة :هي اعتماد نظم المعلومات المحاسبية على أساسٍ علمي، عن طريق استخدام أساليب كمية تساهم في توفير معلومات مناسبة للإدارة، من أجل المقارنة بين مجموعة من البدائل لتفعيل دور الرقابة، أو باستخدام الحاسوب في تخزين هذه البيانات، بهدف تقديم المعلومات المناسبة للإدارة في الوقت المناسب لها.

القبول :هو مراعاة نظم المعلومات المحاسبيّة للمتغيرات في السلوكيات المتحكمة في العناصر البشرية، وتعتبر جزءاً أساسيا من أجزاء هذه النظم، كما أن تدفق المعلومات المحاسبية يتأثر بالعوامل الآتية:

القدرات الخاصة بالأفراد الذين يشكلون الهيكل التنظيمي.

شعور كل فرد بمدى أهميته في الوحدة التنظيمية.

سعي كل فرد بأن تتم معاملته بصفته الشخصية وليس كجزء من نظم المعلومات المحاسبية.

الاقتصادية :وهي أن يكون لوجود نظم المعلومات المُحاسبية سبب اقتصادي، أي أن التكلفة المترتبة على شرائها لا تتجاوز قيمة عوائدها المالية، وإلّا ستكون غير مجديّة وتعد تكلفةً إضافيةً على الموارد.

الشمول : هو أن تحتوي نظم المعلومات المحاسبية على كافة نشاطات الوحدة الإدارية، عن طريق ما ينتج عنها من نظم فرعية، سواء المتخصصة بالمخازن أو المشتريات أو المبيعات.

سرعة ودقة توفير المعلومات: حيث توفر المعلومات المحاسبيّة باستمرار عند الحاجة لها، وخصوصا عند وجود قاعدة بيانات من الممكن تحديثها بشكل دائم؛ حتى تتمكن من التأقلم مع المتغيرات المحيطة بنظم المعلومات المحاسبية.

المرونة : وهي من الصفات التي يجب أن تتميزَ بها نظم المعلومات المحاسبية، حيث من المهم أن تتابع المتغيرات الخاصة في حاجات الإدارة للمعلومات أو البيئة التي تحيط بالمنشأة، أي يجب أن تكون نظم المعلومات المحاسبية ديناميكية، مما يساهم في تعزيز استجابتها للتغيرات المؤثرة على البيئة الاقتصادية أو الهيكل التنظيمي.

الوضوح: هو تميز نظم المعلومات المحاسبية بالبساطة، مما يساهم في تعزيز فهمها، والتعامل معها بطريقة سهلة.

أهداف نظم المعلومات :

1 . التزويد بالمعلومات السائده لعملية إتخاذ القرار
2 . التزويد بالمعلومات السائده للعمل اليومي الروتينى
3 . التزويد بالمعلومات. (القباني، 2002)

مكونات نظم المعلومات :-

1 .دليل المعلومات ويقابلها من الناحيه الإجرائيه عملية التبويب .
2 . المستندات ويقابلها مرحلة التسجيل الأولى للبيانات من مصادرها الأوليه .
3 . السجلات ويقابلها مرحلة تسجيل وتبويب البيانات في شكلها النهائي .
4 . التقارير ويقابلها مراحل قياس وعرض وتغير المعلومات وإعدادها للمستخدم النهائي. (السجاعي، 2010)

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية :-

نظام المعلومات المحاسبي يدعم يومياً عمليات المنشأة الإقتصاديه من خلال تجميع وتخزين البيانات عن معاملات المنظمه ، وهذا النظام يساعد فى التأكد من أن بيانات المنظمه تمت معالجتها بدقة وموضوعيه للحصول على المعلومات الملائمه .

وهذا النظام المعلوماتى المحاسبي يتكون من مجموعه موارد مثل الأفراد والمعدات والتى تصمم من أجل تحويل البيانات المحاسبية لمعلومات محاسبية يتم نقلها للعديد من متخذى القرار بواسطة شبكات الحاسب الآلي المحليه والوطنيه والعالميه .

إن المحاسبه هي مجموعة من المبادئ والقواعد التى تحكم عملية تحويل البيانات الي معلومات تستخدمها الإدارة في قراراتها ،وعملية التحويل هذه تتم من خلال تفاعل مكونات النظام وهي الأفراد والالآت ، فالنظام المكون من الأفراد والالآت يسترشد بالمبادئ المحاسبية فى تحويل البيانات الي معلومات يخزنها ويعرضها لأصحاب القرار ،هذا النظام هو مانطلق عليه اسم نظام المعلومات المحاسبي كنظام فرعى من أنظمة المعلومات الاخرى .

يحصل نظام المعلومات المحاسبي في الأنظمه على مدخلات داخليه وخارجيه يجرى عليها النظام عملياته بتفاعل مكوناته لتشكل فى النهايه مخرجات يستخدمها اطراف من الداخل ومن الخارج وهى مايطلق عليها المعلومات. (الحفناوي، 2001)

مكونات نظام المعلومات المحاسبية :-

نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام يتكون من مجموعه من العناصر لتحقيق هدفه الذى قام لأجله ،هذه العناصر نجملها فى الآتى :

1 . المستندات والاوراق الإثباتيه التى تؤيد العمليات الماليه التى تحدث فى المنشأه الإقتصاديه .
2 . قواعد البيانات التى تخزن فيها البيانات الماليه الخاصه بالعمليات الماليه .
3 . البرامج التطبيقيه الحاسوبيه التى تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيده وملائمه .
4 . الإجراءات المحاسبية المرسومه والمكتوبه لتسلسل العمليات الماليه فى المنشأه .
5 . الإفراد المتعاملون مع واحد أو اكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي .
6 . الوسائل الإلكترونيه والإتصاليه التكنولوجيه المستخدمه فى نظام المعلومات المحاسبي .

والعوامل المؤثره فى نظام المعلومات المحاسبي تكمن في الإفراد القائمين على هذا النظام وعمليات تجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها وإتخاذ القرارات بإلاضافه للأجهزه والوسائل المستخدمه لتحقيق هدف نظام المعلومات المحاسبية الداعمه للقرارات. (الحفناوي، 2001، صفحة 58)

أهداف نظم المعلومات المحاسبية :-

تتلخص المهام الرئيسيه لنظام المعلومات المحاسبيه فى إنتاج المعلومات وتقديمها لمتخذى القرارات فى المنشأه ، وذلك لمعاونتهم فى اداء مهامهم الأساسيه والفرعيه وعلى ذلك يجب تصميم

النظام المحاسبي بصوره تمكن من إنتاج المعلومات التى تساعد على :-

- ربط الأهداف الرئيسيه والفرعيه فى المنشأه بوسائل وأدوات تحقيقها وتتمثل هذه الوسائل والأدوات فى التقارير الماليه الدوريه والموازنات التقديريه والتقارير المرتبطه بالقرارات الخاصه .

- عرض وتحليل نتائج أعمال المنشأه ،بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الانشطه المختلفه بها .

وتأسيساً على ذلك فإن النظام المحاسبي بمكوناته من مستندات وسجلات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات ممثله فى التقارير ،وحتى تتحقق فاعليه النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقاريرفإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التاليه (عطية، 2000)

1 . إنتاج التقارير اللازمه لخدمة اهداف المنشأه .

2 . يجب أن تتوافر فى بياناته وتقاريره الدقه فى الاعداد والنتائج .

3 . يجب ان يحقق النظام المحاسبي إشتراطات الرقابه الداخليه اللازمه لحماية أصول المنشأه ورفع كفاءة أدائها

4 . يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته مع الأهداف المطلوبه منها .

خصائص نظم المعلومات المحاسبية :-

1 . ان تكون أهداف النظام محدده بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقه المناسبه لتحقيقها .

2 . ان يتسم بالمرونه الكافيه التى تمكنه من التأقلم مع مايطرأ من تغيرات فى الأهداف ومايحيط بالنظام من ظروف .

3 . ان يكون النظام مستقراً ، حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقه بين قيم متغيراته .

4 . ان يكون بالنظام علاقات كافيه تربط أركانه الأساسيه والبيئيه التى تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتوصل الى حاله الاستقرار المنشوده والمرغوبه. (عطية، 2000، الصفحات 34-35)

5 . يجب ان يحقق درجه عاليه من الدقه والسرعه فى معالجة البيانات الماليه عند تحويلها لمعلومات محاسبية .

6 . ان يزود الإداره بالمعلومات المحاسبيه الضروريه وفى الوقت الملائم لإتخاذ قرار إختيار بديل من البدائل المتوفره للاداره .

7 . ان يزود الإداره بالمعلومات اللازمه لتحقيق الرقابه والتقييم لانشطة المؤسسه الإقتصاديه .

8 . ان يزود الاداره بالمعلومات اللازمه لمساعدتها فى وظيفتها المهمه وهى التخطيط القصير و المتوسط و الطويل الأجل لاعمال المؤسسه المستقبليه .

9 . ان يكون سريعاً ودقيقاً فى إسترجاع المعلومات الكميه والوصفيه المخزنه فى قواعد بياناته وذلك عند الحاجه إليها .

10 . ان يتصف بالمرونه الكافيه عندما يتطلب الأمر تطويره ليتلاءم مع المتغيرات الطارئه على المؤسسه (الخطيب، 2015)

أنواع نظم المعلومات المحاسبية :-

تقسم نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام الى نظامين رئيسيين هما :-

1 . نظام معلومات المحاسبة الماليه :

تقوم المحاسبة الماليه على أساس قياس الأحداث الإقتصاديه وتحليلها وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها ثم عرضها وتوصيلها إلى متخذى القرارات المختلفين شكل تقارير أو قوائم ماليه وذلك بهدف تحديد نتيجة النشاط خلال فتره زمنيه معينه ، وتحديد المركز المالي فى نهاية هذه الفتره .

وفى أثناء تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية ، على المحاسب المالي أن يقوم بالتأكتد من ان التطبيقات المحاسبيه (البرامج المطبقه) قد تم إعدادها بما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المتعارف ومعايير المحاسبة السائده . بالاضافه إلى ذلك يجب على المحاسب المالي فحص (GAAP)عليها.

نماذج الإدخال للتأكد من خلوها من اى اخطاء او نقص فى البيانات المطلوب تسجيلها . كذلك عليه أن يتأكد من جودة ودقة مخرجات النظام (التقارير الماليه) .

2 . نظام معلومات المحاسبة الإداريه :

وفى المحاسبه الإداريه ينصب الإهتمام على تزويد الإداره بالمعلومات اللازمه لإتخاذ القرارات المناسبه والمتعلقه بالتخطيط والتنفيذ والإشراف والرقابه ...الخ ، ولا يقل دور المحاسب الإدارى فى عملية تصميم وتقييم نظام المعلومات المحاسبي عن دور المحاسب المالي.

وهنالك بعض اوجه الشبه والاختلاف بين نظام المعلومات المحاسبه الماليه ونظام المعلومات الإداريه . تتلخص اوجه الشبه فى ان كليهما يمثلان جزءاً مهماً من نظام المعلومات المحاسبي ، وكلاهما يوفر معلومات مفيده لعملية إتخاذ القرارات . (عصيمي، 2012)

اما اوجه الإختلاف فتشمل اموراً عديده أهمها نظام المعلومات المحاسبه الماليه ، المعلومات فيها ذات غرض عام خاصه للمستفيدين الخارجين كالمستثمرين ، أما نظام المعلومات المحاسبه الإداريه ، المعلومات فيها ذات غرض خاص للمستفيدين الداخليين خاصه الإداره ، وأيضاً نظام المعلومات المحاسبه الماليه إلزاميه بموجب القانون ، اما نظام معلومات المحاسبه الإداريه فإنها غير إلزاميه طبقاً لرغبة المستفيد وغيرها من الإختلافات. (الحفناوي، 2001، صفحة 37)

الجهات المستفيده من المعلومات المحاسبية :

تخدم المعلومات المحاسبية العديد من المستخدمين وهم :

1 . **ملاك المنظمه** : يهتم ملاك المنظمه بقيمة الأصول التى يتم فيها إستغلال رأس المال ويهتممون أيضا بالتعرف الى القدره الحاليه والمستقبليه للوحده المحاسبية والتعرف الى الديون والإلتزامات التى يجب على الوحده المحاسبية ان تسددها قبل ان تستطيع توزيع اى ارباح عليهم فى ظل الظروف العاديه او ترد إليهم حصصهم فى حقوق الملكيه فى حال التصفيه وبالتالى فإن الملاك يهتمون بتحليل وترجمة بيانات التقارير الماليه لتقييم المركز المالي فى الحاضر والمستقبل لتحدد مقدرة المنظمه على تحقيق الأرباح فى الحاضر والمستقبل .

2 .**حملة سندات الغرض** :يتقاضى حملة السندات ارباحاً ثابته تتمثل فى الفوائد لذلك فالمهم بالنسبه لهم مؤشرات السيوله المتوفره لدى الوحده المحاسبيه وقدرتها على سداد الفوائد والديون .

3 . **المؤسسات الحكوميه** : تمثل المعلومات المحاسبية مصدراً هاماً بالنسبه للعديد من الجهات الحكوميه من أجل اداء وظائفها وهي تفرض شروطها على الاعلام المحاسبي من خلال التشريعات القانونيه مثل ادارةالسوق الماليه – مصلحة الضرائب ، اجهزة الرقابه الحكوميه ، اجهزة التخطيط الإقتصادى ...الخ

4 . **الإداره** : تستخدم الاداره المعلومات المحاسبيه فى إتجاهات مختلفه ولعدة اهداف مثل :

- قياس تكلفة الأنشطه المختلفه للمشروع .
- تحديد الكفايه النسبيه لكل قسم من اقسام المنظمه ولكل مرحله من مراحل الإنتاج ولكل منتج من المنتجات المساعده فى وضع خطط المستقبل وإعداد الموازنات التقديريه .
- الحكم على قوة او ضعف المركز الالي للمشروع .

5 . **نقابات العمال** : وهى الجهه التى تمثل العمال عند التفاوض على الأجور لذلك فإنها ترغب فى الحصول على معلومات حول الأجور والنفقات والمركز المالي للمشروع .

6 . **الجمهور** : ان توسع الشركات المساهمه وزيادة عدد المساهمين فى المجتمعات الرأسماليه المتقدمه يجعل الإعلام المحاسبي وتأثيره على السوق الماليه قضيه يوميه تخظى بإهتمام الجمهور حتى ولو لم يكن معنى بشركه معينه(رملي، 2011).

مفهوم ومكونات ووظائف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومجالات إستخدام الحاسب الإلكتروني في المحاسبه والمشكلات والمخاطر التى تواجه نظام المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات :-

يهدف النظام المحاسبي بشكل عام الى إنتاج تقارير دقيقه فى الوقت المناسب ، بغرض مساعدة متخذى القرارات على إتخاذ قرارات رشيده ويتطلب ذلك وجود عوامل وأسس معينه ، تحكم كمية ونوعية المعلومات التى تتضمنها التقاريرالمحاسبية ، بالإضافه الى وجود معايير معينه تحكم عملية تشغيل النظام وفرض الرقابه على عملياته وكذلك توافر عنصر أمنى يعمل على حماية المعلومات من التلف والضياع والتلاعب والغش والاخطاء .

وتعمل المحاسبه كنظام للمعلومات وماتحويه من أنظمه فرعيه على ترجمة أنشطة الوحده الإقتصاديه ومايحدث بها من معاملات فى شكل بيانات ومعالجة هذه البيانات ومن ثم تحويلها الى معلومات تلبى احتياجات المستخدمين لها فى اتخاذ القرارات الرشيده .

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

يعرف احد الكتاب نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام على انها احد مكونات تنظيم ادارى يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الماليه الملائمه لإتخاذ القرارات الى الاطراف الخارجيه وإدارة المؤسسه . ويرى الكاتب ان نظم المعلومات المحاسبية تعتبر احد المكونات الاساسيه لنظم المعلومات الاداريه وينحصر

الفرق بينهما فى ان الاول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص بكافة البيانات والمعلومات التى تؤثر على نشاط المؤسسه .
هذا بالاضافه الى احتواء النظم المحاسبية المعلوماتيه على عدة انظمه فرعيه تصمم على حسب نوع النشاط بالمؤسسه. (قاسم، 1998).

ويعرف كاتب اخر نظام المعلومات المحاسبية على انه جزء من نظام المعلومات الاداري ويقتصر دوره على قياس المعلومات المحاسبية التاريخيه ،بغرض إعداد التقاريرللاطراف الخارجيه وكذلك اعداد المعلومات اللازمه للتخطيط والرقابه وإتخاذ القرارات الاداريه . ويعرف نفس الكاتب نظم المعلومات الاداريه بانه نظام متكامل من الالآت واشخاص لتقديم كل المعلومات اللازمه للإداره بغرض تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحه للمشروع . واوضح ان هذا التعريف يتسع ليشمل كل نظم المعلومات بالمشروع بما فيها نظم المعلومات المحاسبية كل هذا التطور فى نظم المعلومات المحاسبية هو تعاظم تأثير دور الكمبيوتر فى بناء وعمل نظم المعلومات المحاسبية الحديثه.

مكونات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة كأى نظم اخرى تتكون من مجموعه من العناصر تعمل مجتمعه لتحقيق أهداف النظام ككل .وتتلخص هذه العناصر فى الآتى :-

1 . المستندات والاوراق الثبوتيه المؤيده للعمليات التى تحدث بالمنشأهاالإقتصاديه
2 . قواعد البيانات التى تخزن فيها البيانات الماليه الخاصه بالعمليات الماليه .
3 . البرامج التطبيقيه الحاسوبيه التى تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيده وملائمه .
4 . الإجراءات المحاسبية المرسومه والمكتوبه لتسلسل العمليات الماليه فى المنشأه .
5 . الافراد المتعاملون مع واحد او اكثر من عناصر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة .
6 . الوسائل الإلكترونيه عموماً وتكنولوجيا الإتصالات المستخدمه فى هذه النظم .

وظائف نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :-

إن استخدمت نظم معلومات محاسبية محوسبه فلى منشأة ما له العديد من الفوائد التى تحققها هذه النظم من خلال القيام بوظائفها ،سواء ان تم انشاء هذه النظم من الصفر ، او كان نتيجه لتحويل المحاسبة التقليديه اليدويه لنظم محاسبية محوسبه ، تكون ناتجه عن حوسبة النظم اليدويه. (السجاعي، 2010، الصفحات 89-94)

ومن أهم الوظائف التى تؤديها هذه النظم مايلى :-

1 . وظيفة جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وفهرستها .
2 . وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية فى النظام .

3 . وظيفة تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية ، لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المنشأه عن طريق الخطوات المنطقيه السابقه الذكر لإنتاج المعلومات وبمساعدة البرمجيات التطبيقيه .
4 . وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية وإدارة بنك البيانات .
5 . وظيفة نقل وإيصال المعلومات الى مستخدميها ، وعرضها بالطريقه المناسبه تقديم عرض تلخيص للمعلومات باسلوب كمى او بيانى ، وبتقارير دوريه او حسب الطلب .
6 . وظيفة رقابة وحماية البيانات ، حيث يتم حماية البيانات من الاخطاء والتلاعب والأخطار والتهديدات ، والتأكد من دقة البيانات وسلامتها وبالتالى دقة المعلومات. (القباني، 2002، صفحة 65)

مجالات إستخدام الحاسب الالكترونى فى المحاسبة :-

لقد ادى استخدام النظم الالكترونيه فى الكثير من الوحدات الإقتصاديه الى حدوث تغيير جوهرى فى مهام الحاسب فقد تطور دور المحاسب واصبح اكثر فاعليه فى مساعدة الاداره فى اتخاذ القرارات المختلفه ، بدلاً من إستنزاف وقته وجهده في وظائف حفظ السجلات والدفاتر وتسجيل قيود اليوميه وترحيلها الى دفتر الاستاذ وإعداد ميزان المراجعه والقوائم الماليه يدوياً . ولهذا فقد تعددت إستخدامات الحاسبات الالكترونيه فى مجال النظم المحاسبية المالية ونظام المحاسبة الاداريه.

1 . فى مجال المحاسبة المالية :-

لقد انتشرت فى الأونه الأخيره برامج المعالجة المحاسبية للعمليات الماليه وإعداد التقارير وقد تضمنت هذه البرامج الجاهزه نظام المحاسبه المالي والتى يتكون نظامها الالكترونى من العناصر الاساسيه التاليه

1. المستندات الاصليه وتشمل فواتير المبيعات والمشتريات وبطاقة الوقت .
2. اليوميات العامه والمساعده .
3. دفاتر الاستاذ العام والمساعده .
4. إعداد ميزان المراجعه .
5. القوائم الماليه والتقارير الاخرى.

2 . فى مجال المحاسبة الإداريه :-

لقد انتشرت البرامج الجاهزه التى تساعد فى إعداد الموازنات التخطيطيه .بالاضافه الى ماتقدم فقد تعددت إستخدامات الحاسبات الإلكترونيه فى مجالات أخرى وهى :- (واخرون، 2015)

أ. محاسبة التكاليف .
ب. النظم المحاسبية .
ج. إعداد تقارير الأداء على أساس الإداره بالإستثناء .

المشكلات الناتجه عن إستخدام الحاسب الإلكترونى فى النظم المحاسبية :-

إن استخدام الحاسب الإلكترونى فى المحاسبة أصبح أمراً ضرورياً فى اغلب المنشأت خاصه مع زيادة حجم المشروعات ،وإنتاجها بدقه وتشغيل أحجام كبيره من الأعمال بسرعه فائقه ، واجراء المقارنات المنطقيه والفعاله وإختيار البديل المناسب منها .

ورغم الخصائص المتعدده لإستخدام الحاسب الإلكترونى إلا أن إستخدامه فى المنشأت المختلفه وفى الاعمال المحاسبية يعترضه العديد من المشكلات تتمثل في :-

1. مشكلات تتعلق بأجهزة الحاسب الإلكترونى ومن اهمها مايلى :-

i. تقادم اجهزة الحاسب الإلكتروني ، وعدم كفاءة الصيانه لها .
ii. عدم الدقه فى تشغيل أجهزة الحاسب الإلكتروني.
iii. إرتفاع تكلفة أجهزة الحاسب الإلكتروني .

2 .مشكلات تتعلق بتشغيل الحاسب الإلكتروني :-

i. سوء عملية تخطيط التشغيل ، والأمر الذى يترتب عليه تعطيل استمرار أداء الخدمات
ii. سوء جدولة العمل ، مما يترتب عليه ارتباك فى أداء العمل استغراق وقت أكثر فى العمل
iii. سوء الرقابه والاشراف على التشغيل .

3 . مشكلات تتعلق بتصميم برامج الحاسب الإلكترونى :-

تنشأ هذه المشكلات عادة فى برامج الحاسب الالكتروني من عدة اسباب منها :-

i. أخطاء فى صياغة وتصميم البرامج
ii. عدم إستكمال التعديلات على البرنامج
iii. أخطاء فى منطق المعالجه (عطية، 2000، الصفحات 122-124)

4 .مشكلات تتعلق بضعف الرقابه على استخدام الحاسب الالكترونى :

تمثل الرقابه على استخدام الالكتروني عامل أساسى فى نجاح إستخدام الحاسب الالكتروني ، ضعف نظام الرقابه يؤدى الى العديد من المشكلات منها مايلي :-

i. ارتكاب اخطاء تغذية عند الحاسب بالبيانات .
ii. عدم حماية الملفات .
iii. إنعدام رقابة البيانات اثناء تشغيلها .

مشكلات متعلقه بالمحاسبين :-

يرجع نجاح إستخدام الحاسب الإلكترونى فى اغلب المنشأت بالدرجه الاولى الى العناصر البشريه القائمه على تشغيله ومنهم المحاسبين . ونتيجه لاستخدام الحاسب الإلكترونى تظهر بعض المشكلات والتى يكون مسئولاً عنها المحاسبون ومنها :-

1 . أخطاء فى التوجيه المحاسبي لبعض العمليات ومايترتب عليها من مدخلات خاطئه وبالتالى مخرجات خاطئه .
2 .عدم إستيعاب بعض المحاسبين لقدرات الحاسب.

3 .التأخر فى إمداد الحاسب الإلكتروني بالبيانات أولاً بأول ، مما يؤدلا الى التأخر فى الحصول على المخرجات بالسرعه المطلوبه.
4 . أخطاء فى التسويات الجرديه ومايترتب على ذلك من مدخلات ومخرجات خاطئه للحاسب الإلكتروني.

المخاطر التى تواجه نظام المعلومات المحاسبية فى ظل تكنولوجيا المعلومات :-

بالرغم من مزايا تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية ، إلا أن إستخدام النظام الآلى ترتب عليه نمو فى المشاكل والجرائم بالرقابه فى هذا النظام وغيره من النظم بالمؤسسه منها :- (رملي، 2011، الصفحات 66-68)

- **جرائم الحاسبات :**

يقصد بجرائم الحاسبات استخدام النظم الآليه بشكل مباشر من خلال القائمين على نظام المعلومات او بشكل غير مباشر (عن بعد) ،للقيام بأنشطة وتصرفات تتصف بعدم القانونيه كالسرقه ، والتخريب او التحريف ، مما يؤدى الى تحقق أضرار بالغة سواء لمقتنى الحاسبات الآليه الشخصيه او بالنسبه للمؤسسات الإقتصاديه المستخدمه للحواسب الآلية.

قد يكون مرتكبو جرائم الحواسب الآليه من العاملين بالمؤسسة بهدف تحقيقرمصالح خاصه ن او قد يكونوا دخلاء قادرين على اختراق النظام مستغلين فى ذلك معرفتهم التكنولوجيه من القراصنه والمغامرين ...الخ ،الذين قد يرتكبون هذه الجرائم لأجل التسليه او التحدى الفكرى.

- **تهديدات أمن النظم المعلوماتية :**

قد تنتج من نظم المعلومات نفسها بسبب أخطاء فى تشغيل النظام ويتطلب ذلك إجراء اختبارات كافيه للنظام ، كما يتطلب ضرورة التأكد من أنه يقوم بتنفيذ العمليات المطلوبه بكفاءة وفعاليه .

كما قد تنتج كنتيجه طبعيه لحدوث فيوسات نتيجة أفعال ضارة لبعض المخربين ، او نتيجه للمارسات الخاطئه لمستغلي النظام ،وقد تدمر مكونات الحاسوب وبرامجه .

والفيروس عباره عن شفره برنامج يقوم بنسخ وتكرار وإلحاق نفسه ضمن برامج وملفات الحاسوب عند التنفيذ .

وقد زادت حدة الخسائر المترتبه عن فيروسات الحاسوب لدرجة أن أحدها قد اصاب أكثر من مليون جهاز حاسوب عبر مختلف دول العالم مما أدى إلى إحداث خسائر تزيد قيمتها عن 8 ملايين دولار .

أن حدوث هذه الجرائم والتهديدات والأخطاء يؤدى إلى اضرار كبيرة تلحق بالمؤسسة. (الحفناوي، 2001، صفحة 78)

أما من الجرائم الخاصة بالغش فى ظل استخدام الحاسوب فنجد :

- اختفاء عناصر هامة من مسار المراجعة المرئي :

عادة ماتسجل أغلب البيانات المحاسبية في ظل إتباع النظم الإلكترونية على أشرطة او أسطوانات مكتوبة بلغة الآلة مما يؤدي إلى إختفاء أنواع معينه من المعلومات المحاسبية التاريخية.
وبالتالى يصعب تتبع العمليات المالية (ابتداء من أرصدة المستندات الأصلية حتى أرصدة الحسابات الجديدة او العكس) .

- **عدم ملائمة اساليب الرقابة :**

لقج صاحب استخدام الحاسوب الآلي انتشار نوع جديد من الجرائم الإلكترونية ، نشأت عنها ثغرات رقابيه فى النظام المحاسبي ، ترتب عنها مواجهة المستخدمين لهذا النظام لمخاطر جديده تتمثل فى استخدام الحاسوب لتنفيذ السرقات او تعريف البيانات او التلاعبات المختلفة ،إضافة إلى انواع أخرى من الغش تثير الانتباه .

مقاييس الرقابة والأمان على نظام المعلومات المحاسبية الآلي :

ان تحقيق الأمان والرقابة على نظام المعلومات المحاسبية فى ظل تكنولوجيا المعلومات (النظام الآلى)يتضمن حماية أهزة وبرامج الحاسوب ،ويمكن تقسيم مقاييس الأمان الى مقاييس تحمى الأجهزة الخاصة بالحاسوب وأخرى الى حماية البيانات وهى كما يلى :

- **مقاييس الامان للاصول الماديه :**

ويرتكز معظمها على عدم السماح للاشخاص غير المصرح لهم بحيازة او التعامل مع هذه الاصول ،ومن مقاييس الامان للاصول الماديه ايضاً وضع حراسة على اماكن وجود هذه الاصول .
ووضع اجراس الامان والاقفال المناسبه لحفظ الملفات والاسطونات وغيرها
من الوسائل الماديه المستخدمه فى النظام كما يجب عند استخدام الاجهزة الطرفيه لادخا البيانات منع الاشخاص غير المصرح لهم التعامل مع هذه الاجهزة والحد من استخدام هذه الاجهزة إلا لانشطة محدده وفي اوقات محدده وبواسطة الاشخاص المصرح لهم. (محمد عشال، 2004، الصفحات 106-107)

- **مقاييس الرقابة على البيانات :**

تهتم بحفظ اليانات وعدم تعرضها للتلاعب او اتغيير ، تتضمن أساليب رقابة على المدخلات وعلى المخرجات وهذه الاساليب هى :

1. تهدف الى تاكيد ودقة وشمولية البيانات المستخمه فى نظام المعلوماات المحاسبية الآلى ويفضل اختبار مدخلات البيانات فى مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها وهذا من اجل تسهيل تصحيح البيانات التى رفضها كما انه ليس بالضروره تكون البيانات التى تم اعدادها بدقه لمعالجتها بالحاسوب بيانات جيده ، بل يعنى فقط ادخال البيانات بشكل صحيح ويتم فى مرحلتين :

- **مراقبة البيانات :**

تضع العديد من المؤسسات اسلوباً او اكثر من اساليب الرقابة على مصادر البيانات للمساهمة فى عمليات جمعها ، ويستخدم اسلوب الرقابة بالتغذية العكسي كأحد هذه الأساليب المتبعه .

- **تسجيل البيانات**

اتسع نطاق استخدام الحاسوب كوسيله لجمع البيانات مثل استخدام بطاقات الائتمان الممغنطه ، بالاضافة الى وسائل التسجيل عند نقاط البيع مثلا لتسجيل البيانات بلغة الحاسوب بغرض تقليل احتمال حدوث اخطاء عند ادخال البيانات .

2 . اساليب الرقابه على عمليات المعالجة :

وتختص بعمليات معالجة البيانات فور إدخالها فى الوحدة المركزية وتختفى رؤية البيانات فور إدخالها فى الحاسوب ، بالرغم من ذلك يمكن إخضاع عمليات معالجة البيانات داخل الحاسوب لاسباب رقابية جيدة (القباني، 2002، الصفحات 107-108)

3.أساليب الرقابة على المخرجات :

بعد معالجة البيانات فى الوحدة المركزية لمعالجة البيانات ، يتم نقلها إلي وسيلة من وسائل تخزين المعلومات (شرائط ، أسطوانات ،...الخ)

- اساليب الرقابة على أشرطة وأسطوانات المخرجات:

يجب توخى العنايه عند نقلها الى احدى وسائل الاخراج كالاشرطة او الاسطوانات الممغنطه ن ويمكن ان تتم الرقابه أثناء عملية نقل البيانات مباشرة الى وسئلة التخزين بهدف التاكد من عدم حدوث اخطاء فى نقل مقاطع حقول البيانات اثناء عملية نقل المخرجات لوسيلة التخزين .

- اساليب الرقابة على أشرطة المخرجات المطبوعة:

يجب أن تكون المخرجات المطبوعة على الحاسوب دقيقة ،رحيث أنها الوسيلة الوحيدة لتوصيل المعلومات الى القاؤئ ، ويجب التأكد نمن ان جهاز طباعة المخرجات يقوم بعمله طبقا لتعليمات تصدر عن الوحده المركزية لمعالجة البيانات ، ولهذا فإن الرقابة على الاجهزة تلعب دوراً هاماً فى ضمان الأمان والرقابة على المخرجات (واخرون، 2015، صفحة 122).

مفهوم الاداء المالي :-

سيتم فى هذا المبحث التركيز على الأداء المالي للمنشأة من خلال مناقشة مفهوم الاداء المالي وأهميته ، دور النسب الماليه فى الكشف عنه ،مقايسه و معاييره والجهات المستفيده من دراسته وتحليله .

يعد الاداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل ، حيث أنه يركز على إستخدام نسب بسيطه بالاستناد الي مؤشرات ماليه يفترض انها تعكس إنجاز الاهداف الاقتصاديه للمنشأة ويعد الأداء المالي ايضاً وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد للاتجاهات التى استخدمتها للوصول اليه من خلال دراسة المبيعات ، الايرادات ، الموجودات ،

المطلوبات وصافي الثروه ، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأه ويعكس كفاءة السياسه التمويليه للمنشأه (عدادى الحسين، 2000)

عرف ايضاً: أنه حمكاً ذو قيمه على ادارة الموارد الطبيعيه والماديه والماليه المتاحه للادارة المنظمه وعلى طريقة الاستجابه لاشباع رغبات أطرافها المختلفه ، وعموما مفهوم تقويم الأداء المالي يعتمد على عدة مقومات مترابطه تتلخص فيما يلي :-

1 - يجب تحديد الأهداف المطلوب إنجازها بشكل واضح وترتيبها حسب أولوياتها النسبيه لان محور عملية تقويم كفاءة الاداء تقوم فى الغالب على الحكم على مدى تحقيق المؤسسه لأهدافها المقرره بموجب الخطط المحدده مسبقاً

2 - عملية قياس الأداء تتطلب فتره زمنيه معينه ، ولهذا يجب تحديد المؤشرات النوعيه والكميه التى تستخدم فى عملية القياس .

3 - مقارنة الأداء المحقق بالأداء المستهدف وتحديد الانحرافات واسبابها وتحليلها واتخاذ الاجراءات التصحيحيه اللازمه لمعالجتها .

4 - يجب أن تتم عملية تقويم كفاءة الأداء بشكل مستمر وهذا يؤدى الي المساعده في وضع أهداف جديده وتحويل المؤسسه (ابراهيم، 2007، الصفحات 56-59).

اهمية الأداء المالي :-

تتبع اهمية دراسة الأداء المالي من خلال الأتي :

1 - متابعة ومعرفة بنشاط المنشأة وطبيعته .

2 - متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة .

3 - المساعده فى اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية .

4 - المساعدة فى فهم التفاعل بين البيانات المالية.

وقد اجمع معظم الباحثين على ان الاداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسله من الاساليب الماليه التى يمكن استخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها ، وتستخدم النسب المالية بصوره رئيسيه في هذا التحليل من اجل مقارنة الاداء الماضي بالاداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحى الاختلاف . ويؤدى التحليل المالي إلي تعظيم قيمة المنشأة اي تعظيم قيمة اسهم المنشأة في السوق من خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط الضعف) أدائها الماضي لغرض تعزيز الايجابيات والمعالجة وتستطيع الادارة المالية استخدام مؤشرات (نسب)التحليل المالي في عملية التشخيص واتخاذ الاجرءات اللازمه لمعالجة الاداء ورفع مستواه ،(الشماع ،1992, 83) كما أن التحليل المالي ضرورى للتعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة ويعتمد التحليل المالى على البيانات التاريخيه التى تظهر فى الميزانية العموميه وقائمة الدخل ، لذا فهو يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف فى المركز المالي ،وفى السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية والكشف عن مواطن الضعف يتيح الفرصة للتعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لاتعوق الخطط المستقبليه ،(هندي ،1989, 25) ويرى البعض ان التحليل المالي هو دراسة لاداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة ، ثم التنبؤبإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبه في المستقبل ،(هيجتر وماتولتش ،1988, 668) كما يعد التحليل المالي ذو اهمية قصوي

لعملية التخطيط المالي للمنشأة لانه يعد منطلق العملية ونقطة بدايتها ، ولكي يتمكن المدير من وضع الخطط الماليه لابد له من معرفة المركز المالي لمنشاته .فالخطط المالية يجب ان تتناسب مع القرارات الحاليه والمتوقعه للمنشأة. والتحليل المالي ماهو الا وسيله بيد المدير المالي لمعرفة قرارات منشأته الماليه والاداريه ،(رمضان ،1994 ,54).من ذلك نستنتج بأن التحليل المالي ينصب على القوائم الماليه المعده من قبل الوحده الاقتصاديه ،ا انها عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها ودراستها بصورى مستفيضه وتفسيرها وتحليلها وفق اساليب رياضيه وإحصائية لغرض الوصول الي الي كفاءة الاداره لماليه في تلك الوحده ، والتوصل الى كيفية استثمار الاموال وكذلك توفير المعلومات اللازمه لعلاج المشاكل التي جابهت الوحده الاقتصاديه في عملها بعد معرفة أسبابها وصولاً الي تحقيق الاهداف المنشودة من الربحية.

دور النسب المالية في الكشف عن الاداء المالي:-

يعد التحليل المالي إنه عملية هادفة، لذا فإن إختيار نوع التحليل المالي يعتمد على الهدف المراد تحقيقه .وسوف يتم التركيز هنا على واحده من ادوات التحليل الا و هي النسب المالي التي تعتمد لتحليل المركز المالي للمنشاة وربحيتها مما لا شك فيه ان إستخدام النسب المالية لأغراض تقييم

اداء المنشأة او تحليل مركزها الائتماني . قد اصبح من الامور المالوفة والواسعة الانتشار الى درجة يمكن معها القول بانه قد لا نتصور ان يتم تحليل اي بيانات عن المراكز المالية للمنشات بدون إستخدام النسب المالية بصورة او باخرى ،فالنسبة تقدم معلومات هامة ويتم تركيبها في بيانات مستقلة تتمثل في بسط النسب ومقامها وتعرف النسبة بانها طريقة مختصرة لتوصيل الحقائق الحاسمة حول وضع المنشاة ، وتعد النسب المالية اداة يعتمد عليها محتلف الاطراف (المالكين ، المغترضين) في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية . وضمن نفس السياق تعتبر ان اسهل طريقة واسرع لإختبار الاداء المالي للمنشأة يكون من خلال النسب المالية ،حيث ان هذه النسب تمكن مالك المنشاة من مغارنة ادائها مع اداء المنشآت المشابهة ضمن نفس القطاع وتشخيص اي مشاكل مالية يمكن ان تحصل بشكل طارئ .ان هذه النسب المالية تساعد في ان تحكم على المجالات الاتية:-

1.فيما إذا كانت لدى المنشأة سيولة كافية لمقابلة التزاماتها.
2.فيما إذا كان مقدار المصروفات مقارنة بالايرادات من المبيعات معقولة .
3.فيما إذا كانت المنشأة تحقق ارباح منخفضة ،متوسطة ،عالية.
4.فيما إذا كان بالإمكان استخدام التمويل المقترض .
5.فيما إذا كان بالإمكان إستخدام الموجودات بشكل كفؤ.
6.الاهم من ذلك إذا كان النمؤ في حق الملكية يزداد بشكل مرضي (عدادى الحسين، 2000، صفحة 235)

ويقسم كتاب المالية هذه النسب والمؤشرات المالية إلى مجاميع تركز كل منها على جانب معين نزكر منها:-

1.**نسب السيولة**: وتستخدم لقياس قدرة المنشاة على مقابلة إلتزاماتها قصيرة الاجل فإذا كان لدى المنشاة نقد كافي او موجودات تمتلك القدرة على التحول الى نقد بسهولة ،فلن تحصل لديها مشكلة عند دفع مطلوباتها .وتوجد فيها نسبتان اساسيتان لقياس السيولة هما: نسبة التداول، والنسبة السريعة.

2. **نسب النشاط او إدارة الموجودات :**

وهي تشير الى مدى كفاءة الادارة في إستخدام موجوداتها في توليد العوائد بواسطة مقارنة المبيعات المتحققة لانواع مختلفة من الموجودات للوصول الى مدى سرعة بيع المنشاة لموجوداتها وهنالك عدد من المؤشرات المستخدمة لقياس النشاط هي : دوران المخزون،مدة البيع،مدة التحصيل، دوران رأس المال، دوران الموجودات الثابتة،دوران مجموع الموجودات .

3 . نسب الرافعه او ادارة المديونية :

وتشير الى درجة تمويل المنشأة من خلال المديونية . ان نجاح ادارة المنشاة فى استخدام التمويل بالمديونية بدلا عن التمويل الممتلك يعني قدرة الادارة على زيادة العائد لحملة الأسهم , ومن المؤشرات المستخدمة لهذه النسب هي :مجموع المديونية الى مجموع الموجودات ، ونسبة المديونية الى نسب رأس المال الكلي .

4 . نسب الربحية :

وهي تقيس كفاءة وفعاعلية المنشاة فى توليد الارباح ، تلك الارباتح تكون ذات علاقع ببعض الاسس مثل المبيعات ،الموجودات ،وحق الملكية . واذا لم تحصل المنشأة على ربح كافي ، فإن بقاءها الطويل الاجل سيكون مهدداً اما المؤشرات المستخدمه لقياس هذه النسب هى :هامش الربح الصافي من المبيعات ، العائد على الاستثمار ، العائد على حق الملكية ، وربحية السهم الواحد.

5 . نسب التقويم :

وهى النسب التى ترفع القيمه السوقيه لاسم المنشأة ،وترتبط اسعار اسهم المنشأة بإيراداتها وبالقيمه الدفترية للسهم الواحد ولهذه النسب عدد من المؤشرات منها : سعر السهم الى ارباح السهم العادي الواحد ،القيمه السوقية للسهم الى القيمه الدفترية (عدادى الحسين، 2000، الصفحات 237-239)

6. نسب النمؤ: وتقيس مدى نمو المنشأة في إطار نمو الاإقتصاد الوطني ،متمثلاً بنمو الدخل القومي ،او الناتج القومي الإجمالي ،او نمو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة .ومن المؤشرات المستخدمة :نمو المبيعات الصافية ، نمو الدخل الصافي ، نمو الارباح للسهم العادي الواحد ، نمو مقسوم الارباح للسهم العادي الواحد .

معايير الاداء المالي :-

النسب المالية لا تعني شيئاً بحد ذاتها ، لذا يقتضي الامر مقارنتها مع معايير او نسب اخرى ، حيث أن هذه المقارنة ستلقى الضوء على ماتعنيه كل نسبة من النسب التي تم إستخراجها فيها إذا كانت مرتفعة ام منخفضة ، وهناك اربعة معايير رئيسية للاداء المالي وهى :

1.**المعايير التاريخية :** وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها ، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الاداء من قبل الادارة العليا والمالية ، والكشف عن مواطن الضعف في المنشاة لكي تتم معالجتها ، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها . كذلك يمكن ان تستفيد منها اللمحلل المالي الخارجي .

2 . **المعايير القطاعية (الصناعية)** :يستفيد المحلل المالي بدرجه اكبر من المعايير القطاعية في رقابة الاداء . وتمثل هذه المعايير اساساً جيداً لمقارنة اداء المنشأة ومتابعتها دورياً خاصة وان المنشأة المعنيه تتشابه فى العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديده بين المنشآت موضوع

المقارنات في الموضوع الواحد ،من حيث المنتوجات ،نسب استخدام الطاقه الانتاجيه ، درجة التباعد الجغرافي،...الخ.

3. **المعايير المطلقة :** وهى تعني وجود خاصية متأصلة تأخد شكل قيمة ثابتة لنسب معينه مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

4 . **المعايير المستهدفة** : وهى نسب تستهدف ادارة المنشاة تحققها من خلال تنفيذ الموازنة او الخطة ، بالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدف تبرز وجه الانحرافات بين الاداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعينة ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمه (عدادى الحسين، 2000، الصفحات 239-240)

الجهات المستفيدة من دراسة الاداء المالي للمنشأة وتحليلة :-

هنالك العديد من الجهات المستفيدة من دراسة الاداء المالي للمنشاة وهي :

1 . **الادارة** : من الطبيعي ان المديرين يرغبون بمقارنة ادائهم خلال السنوات الماضية مع اهداف الربحية والسوق المختارة ومع اداء منافسيهم .فالادارة تحدد اهداف المنشأة من خلال الحصة السوقية ، النمو في قيمة المبيعات او الوحدات ، والعائد علي الاستثمار ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المديرين ضمن مستوي الاداري الاعلى ، حيث ان هولاء لديهم مصادر عديدة للحصول علي هذه المعلومات ، بشكل خاص من تقارير المنشأة المالية السنوية (الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر) .

2 . **حملة الاسهم العادية** :وهم يقسمون الي ثلاث فئات :-

اولاً : حملة الأسهم الذي يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون الي تعظيم الايراد الحالي وتوزيعه عليهم

ثانياً : حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الامد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمؤ المستقبلي كايرادات ،وتعظيم رأس المال .

ثالثاً : حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبيلة وهم يختبرون قدرة المنشأة علي تحقيق الارباح ، العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية .

3 . **حملة الاسهم الممتازة** : هم يتطلعون الي استقرار الارباح بمستوي معين بحيث يؤفر تغطية ملائمة لمقسوم الارباح

4 . حملة السندات : مثل الافراد ، المصارف او المنشأت المالية الذين يركزون على مستوى الارباح الحالية والمستقبلية ، مدفوعات مقسوم الارباح ، اقتراض المنشأة وتقييمها للموجودات لتغطيتم ديونهم

5 . **مناحي الائتمان والمصرفيون** :وهم يتحققون من التغيرات الرئيسيه التي تطرأ على ممتلكات المنشآت اي انهم يتاكدون في كيفية الامر من مدي كفاية الموجودات المتاحه فى توفير الضمانة لمطلوباتهم علي المنشأة.

6 . **المحللون الماليون** ، الاستشاريون ، المضاربون فى السوق (بورصا) أسهم هولاء جميعاً ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم اسهم المنشآت بموجب حفظ المركز المالي (الميزانية العمومية) مع تقيمها في سوق الاوراق المالية

7 . **اتحادات التجارة** :وهم يقارنون بين اتجاهات الارباح الإدرايين وحملة الاسهم واعضاء النقابة وبين مايتقاضه اعضاء النقابة بالاجور

مقاييس الاداء المالي :-

تعد المعلومات المالية من اكثر مصادر المعلومات توفراً فى المنشآت ، وان توفر هذه المعلومات يعد من الشروط الوارده فى القوانين التى تضعها الحكومة والتي تؤكد علي ضرورة كشفت المنشآت عما معلومات مالية معينه بشكل سنوى ،وخصوصاً تلك المعلومات التي تظهر في حساب الارباح والخسائر ، والميزانية العمومية ،وكشف تدفق الاموال وان هذه المعلومات تمثل الاساس عند التفكير في قياس اداء اي منشأة من منشأت الاعمال وسنحاول ضمن هذة الفقرة التعريف بالمؤشرات التي إستخدمت في قياس الأداء الأداء في المنشأت المالية والمصرفية إضافه الى ماتم تناوله فى مجالتقييم كفاءة راس المال ى المتملك والسيوله .

1 . **معدل النمو المتحقق للمصرف** المتمثل في حجم التسهيلات المصرفية والودائع والقروض والموجودات وحقوق الملكية والاستثمارات وغيرها

2 . معدل الانحفاض في حجم التكاليف للعمليات المالية والمصرفية

3 . تعدد وتنوع الخدمات المصرفية وحجم الاستثمار

4 . عدد الفروع التى تعود للمصرف وحجم الانتشار جغرافيا وأنواع الخدمات المصرفية التى تقدمها تلك الفروع .

5 .معدل العائد على الأستثمار ، ومعدل العائد علي حق الملكية .

6 . **معدل توظيف الودائع** :ويستخرج بقسمة مجموعة بنود الأستثمارات والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات الي إجمالي الودائع .

7 .**معدل الإقراض**: وهو ناتج قسمة جملة القروض والسلفيات علي مجموع الودائع.

8 . **المعدل النقدي**: ويستخرج بقسمة بمجموع الموجودات النقدية لدي المصرف والبنك المركزي والمصارف الآخري علي مجموع الالتزامات والودائع الواجبة السداد الي الغير

9 . **معدل توظيف الموارد**: وهو عبارة عن ناتج قسمة مجموع بنود التوظيف (الاستثمارات والاوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات) علي مجموع مواد المصرف .

10 . **معدلات النمو المتحققه في مجال الربحية وسوق الاوراق المالية** :

- ربحية السهم الواحد.
- مقسوم الارباح للسهم الواحد .
- القيمة السوقية للسهم الواحد
- القيمة الدفترية للسهم الواحد .
- معدل النمو في مؤشر(P/E) القيمة السوقية الي ربحية السهم الواحد .
- معدل النمو في القيمة المضافة .

11 . صافي الربح الي مجموعة القروض الممنوحه .

12 . صافي الربح الي مجموعة الودائع .
13 . صافي الربح الي مجموع الاموال المستثمرة .
14 . صافي الربح الي مجموع الإستثمارات قصيرة الأجل .
وغيرها من المؤشرات المالية ذات العلاقة والتى اشارت إليها معظم البحوث والمصادر العلمية (عدادى الحسين، 2000، صفحة 241)

مفهوم الأداء المالي:-

يعد لاداء المالي من المفاهيم الواسعة التي تعبر عن اسلوب المنظمة في استثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة باهوائها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المنظمة في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها وديموقراطيتها واستمرارها،كما ان اهمية الاداء المالي تكمن في كونه يعيد قابلية المنظمة في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة لديها كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه ان تنجز مهمه بنجاح أو تحقق هدفاً يتفوق ،وبتعبير أخر يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الي المنظمة للوصول اليها لذا فاءن الاداء محصله كثافه العمليات التي تقوم بها المنظمة ،فان اي تحليل في اي منها لابد ان تؤثر علي الاداء.
ان التوسع والتطور في عمل الادارات المالية وظهور التخصصات الدقيقة المختلفة ،غرض القيام لتعويض بعض الصلاحيات والاختصاصات والمسؤليات الي المسؤلين في ادارات المنظمة ،حتى يتمكنو من اداء الاعمال الموكله ءاليهم ،وتحقيق اهداف المنظمة لذالك ظهرت الحاجة التي تقيم الاداء المالي والي معايير ومؤثرات لقياس الاداء ترتبط بتحقيق اهداف الملاك والتي بدورها تساعد علي تحديد امكانية وقدرة المنظمات علي التنافس والاستمرار ،حيث ان استخدام هذه المعايير لمعرفة الاداء المالي الذي يتناسب مع المعايير والاداء غير المناسب وحتى تم الحكم علي اداء المنظمة بشكل عام.

ويركز الاداء المالي علي اظهار نتائج الاحداث والقرارات التي يتم اتخازها بالفعل والاهداف التي يحققها بدراسة هذا الاداء والمتمثلة في تحقيق هدف بقاء واستمرار المنظمة لتحقيق هدف تحديد مواطن القوه المالية والقوة الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة بالمنظمة،تحقيق هدف قدرة المنظمة علي النمؤ،تحقيق هدف التاكد من مدى قيام المنظمة باستخدام الموارد المالية باقصى فعالية ممكنة،ويحتوي هذا المحور علي اهداف مالية مثل: العائد علي الاستثمار،وتكلفة المبيعات،التدفق النقدي،ويستخدم لقياس ذلك النسب المالية والارقام المالية المختلفة

لذلك قد تكون بعض الارقام المالية مهمة في وقت ما مثل التدفق النقدي في اوقات العسره ،اما المنظمات غير الهادفة للربح فقد يختلف الامر ولكنها في النهاية لابد ان تحافظ علي استمراريتها في انشطتها للمحافظة علي وجود موارد كافية،ويهدف ذلك الي تحسين صورة الشركة لدى المساهمين فيها. (اسماعيل، 2010، صفحة 115) وتعد مؤشرات الربحية من اهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدموا القوائم المالية وتقييم اداء المنظمة التي تسعى بدورها الي تحقيق اعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الاهداف الاخرى مثل:السيولة وغيرها ،اقتناعاً منها لاهمية هذه المؤشرات في تقييم الاداء ،واذ تمثل الربحية الاختيار النهائي لنشاط الاعمال والذي يعكس مدى حيوية خط المنتجات والمقدره علي تحقيق مسؤليات عليا من الاداء التنافسي في الانتاج والمبيعات.

وعلي المستوى المالي فإن تقييم الاداء ينصب علي التاكد من توفر السيولة والمرونة.ومستوى الربحيه في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل ومايصحبها من مخاطر بالاضافة للارباح في اطار السعى لتعظيم القيمة المالية والمحافظة علي سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية وتحقيق العائد علي الاستثمار (الربحية)

أثر نظم المعلومات المحاسبيه المحوسبة علي الاداء المالي:-

ان انظمة المعلومات المحاسبية احدى اهم ركائز الشركات حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في شركات علي جمع وتخزين البيانات ثم معالجة هذه البيانات وتحويلها الي معلومات ملائمة لإنجاز القرارات التخطيطية والتنفيذية والإقليمية.

المنظمات تحتاج الي دفع تكاليف ماليه وجهود استثمارية كبيرة لتأسيس نظم معلومات محوسبة،فهي تحتاج الي الاجهزة والبرمجيات والافراد المدربين،وبالنسبة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعتبر دراسة الجدول ايضاً الاقتصادية مرحلة اساسية من مراحل التخطيط للحصول علي نظم معلومات.

تسعى جميع المنظمات الي تحقيق اهدافها الاستراتيجية بشكل فعال وكفؤ من اجل الوصول الي الهدف الرئيسي لاي منظمة وهو الربحية والنمؤ وبالتألي تعظم قيمتها السوقية وزيادة ثروة الملاك وذلك يستثنى الطرق التي يمكن ان تؤدي الي تحسين ادائها

وزيادة ارباحها في ظل عصر يتميز بالمنافسة والتطور التكنولوجي والمعرفي حتي اصبحت البيانات والمعلومات في حال ثم استخدامها بشكل كفؤ وفعال احد اهم اصول الشركة حيث ان عملية اتخاذ القرار باستخدام البيانات والمعلومات قد اصبحت من اكثر انظمة الشركة اهمية وذلك للوصول الي قرارات سليمة سواء كانت تشغيلية ام استثمارية او تمويلية قصيرة اوطويلة الاجل ممايكون من شأنه تحقيق اهداف الشركة سابقة الذكر.

الاهتمام بتلك النظم له اثر واضح علي الاداء المالي للشركات بالاضافة الي زيادة الاهتمام بمشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية لما لتلك المشاركة من أثر ايجابي واضح علي نجاح اداء تلك النظم فهي توفر الاساس العريض للمدراء ولاتخاذ قراراتهم وتطوير الاستراتيجيات وتقييمها ان المنظمات الحديثة لايمكنها

الاستمرار في عملها وحياتها دون وجود انظمة المعلومات المحاسبية وخصوصاً المحوسبه منها مما كان له من دور في زيادة اهمية هذه النظم. (القباني، 2002، صفحة 88)

أثر نظم المعلومات في تحسين أداء الإدارة المالية :-

تعد المالية احد الوظائف الاساسية التي يمكن من خلالها التعرف على المراكز الماليه والتشغيليه والمحافظه علي وجود المنشأة وتحقيق اهدافها (تعظيم القيمه الحاليه للمنشأة – السيوله – الربحيه – العائد علي الاستثمارات) ومن خلال التخطيط المالي ومعرفة واقع الهيكل المالي ومكوناته التي تشكل المصادر المتاحه للتمويل التي تسهم في مساعدة الإدارة العليا فى عملية صناعة القرارت المناسبه من اجل تطوير نظم المعلومات المحاسبيه في وحدات الادارة الماليه لان النقص في البيانات والمعلومات يؤثر سلباً علي قدرة صناع القرار .

ونتيجة للتطورات التكنولوجية والإقتصادية والعموله أصبحت أنظمة المعلومات تحتل مكانة واسعه ذات أهميه في المجالات حيث ان تطورات أنظمة المعلومات وتعدد تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية (مقداد، 2010) وتعدد إستخداماتها في المستويات التشغيلية والإستراتيجيه يحقق العديد من المزايا للمنشأة فهى العمود الفقري للقرارات االمالية سواء كانت تشغيلية او إستثمارية او تمويليه لما لها من القرارات من مساهمه في رفع الاداء المنشأة وتحقيق ميزة تنافسيه تنعكس ايجاباً علي القيمة السوقيه للمنشاة ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وإستثمرارها في القطاع الذى تعمل به. ان بناء او اعادة بناء أنظمة المعلومات المحاسبية عملية مكلفه حيث تتطلب كثير من الوقت والجهد والمال في كل مرحلة من مراحل تكوينها سواء مرحلة التخطيط والتحليل او التصميم او التنفيذ والمتابعه وبالتالي يجب ان تنعكس هذه التكلفه علي اداء المنشأة وتساهم في زيادة عوائدها من خلال ادارة المعلومات المحاسبيه بكفاءة وتوظيفها بالشكل المناسب وهذا يعتمد علي المعرفه الكافيه بكيفية إستخدام الأنظمه وإيفاءها بتوقعات مستخدميها و يتم استخدامها بشكل افضل لدعم احتياجات متخذى القرار واضعي الإستراتيجيات المنشأة .

نبذه تعريفية عن مصرف المزارع

نشأة مصرف المزارع التجاري :-

مصرف المزارع التجاري من اعرق المصارف السودانية وهو نتاج لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني الذي أسس في العام 1960 كأول مصرف وطني سوداني،وبنك المزارع للإستثمار والتنمية الريفية الذي أسس في العام 1992 مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الأولوية وتم المصرفين في أغسطس من العام 1998 بمسمى مصرف المزارع التجاري الذي أصبح بعدها من أكثر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث قاعدة المساهمين العريضة حيث كان الصرف سابقاً في هذا المجال بجانب الإستراتيجية التي تحوي كل أهداف المصرف الحالية والمستقبلية ، وتخدم أغراض الإستراتيجية القومية للبلاد.

السمة القانونية :-

شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 350000000 سهماً

رأس المال :-

رأس المال المصرح به 400000000 جنيه سوداني

رأس المال المدفوع 350000000 جنيه سوداني

بلغ رأس المال المصرف المدفوع 350 مليون جنية سوداني مما قاد المصرف الي مصاف المصارف من حيث التصنيف العالمي والداخلي بالبنك المركزي وهذا سيمكن المصرف من توظيف الموارد في القطاعات ذات الاولوية والقطاعات الإنتاجية مع زيادة العائد للمستثمرين واصحاب الاسهم ، وذلك بفضل المساندة المستمرة من مجلس ادارة المصرف ممثلة في رئيس مجلس الإدارة وكبار المساهمين مثل الجهاز الإستثماري وصناديق الضمان الإجتماعي.

الرؤية :

خدمة مصرفيه شامله متميزة خدمة للمجتمع وتعزيزاً لحقوق المساهمين[) (موقع مصرف المزارع التجارى)

الرسالة :

مزرع المصرف االمزارع التجاري مؤسسسة مصرفية تعمل علي تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتميزة لكافة شرائح المجتمع مع الإهتمام بصغار المنتجين .

القنم الجوهرية :

- نحن نقدر الاداء المتميز .
- نعمل علي تحقيق رغبات عملائنا.
- نعامل عملائنا كشركاء .
- نحن نعمل مستشارين ماليين لعملائنا .
- نكسب ولاء الموظفين ونقيس رضاهم .
- نتبني سياسة الباب المفتوح .
- نعمل لرفعة المصرف وتعظيم حقوق مساهميه .
- نسعى لترسيخ روح الانتماء للمصرف.
- نعمل علي تعزيز مبادئ الامانه والمصداقيه والشفافيه .

فروع المصرف

يملك المصرف مجموعه من الفروع بالولايات الاتيه :-

- ولاية الخرطوم
- ولاية الجزيرة
- ولاية كسلا
- ولاية شمال كردفان
- ولاية البحر الأحمر
- ولاية النيل الازرق
- ولاية القضارف
- ولاية جنوب دارفور
- الولاية الشماليه.
- ولاية نهر النيل
- ولاية النيل الابيض
- ولاية سنار (موقع مصرف المزارع التجارى)

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

يتناول الباحثين وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثين أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من مصرف المزراع - الخرطوم.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثين بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض المحاسبين ، والإداريين وبعض الأكاديميين في مصرف المزارع، واستجاب (50) فرداً أي ما نسبته (100%) تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الامكان , تم استخدام البرنامج الاحصائى SPSS و الذى يشير اختصارا الى الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences.

الاساليب الاحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة , تم إستخدام الاساليب الاحصائية الاتية :

1- الاشكال البيانية .
2- التوزيع التكرارى للاجابات.
3- معامل الفا كرونباخ.
4- النسب المئوية.
5- الوسيط.
6- اختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين الاجابات .

أداة الدراسة

إعتمد الباحثين على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أن للاستبانة مزايا منها:

1- يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2- قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3- سهولة وضع أسئلة الاستبانة وترسيم ألفاظها وعباراتها.
4- توفر الاستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات انه أيضا إذا ما طبق اختبارٍ ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها، يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف أيضا بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار.

من أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة ألفا - كرونباخ .
ب. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

أما الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له[1]. قام الباحثين بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

<u>تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية</u> :

تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من (10) أفراد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقة في خواصها مع عينة الدراسة وذلك لحساب معامل الثبات، ولتحديد درجة استجابة المبحوثين للاستبيان والتعرف على الأسئلة الغامضة وإتاحة الاختبار المبدئي للفرضيات، وإيضاح بعض مشاكل التصميم والمنهجية.

وأجري اختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.91) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول أدناه :

معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان

الرقم	الفرضية	عدد العبارات	الثبات	الصدق
1	الفرضية الاولى	5	0.87	0.93
2	الفرضية الثانية	5	0.67	0.81
3	الفرضية الثالثة	5	0.77	0.87
	الاستبيان كاملا	15	0.84	0.91

المصدر: إعداد الباحثين، 2021م.

يتضح من نتائج الجدول أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

النتائج والتوصيات

النتائج: تم تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات علي النحو التالي :

1- توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبين التدفقات النقدية .
2- توجد علاقة بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة والربحيه .
3- تؤدي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الي سهولة عملية التحليل المالي.
4- تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى قياس التدفقات النقدية وتحديد صافي الربح على الاساس النقدى.
5- تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة فى تحديد التدفقات النقديه من الانشطه التشغلية والإستثمارية.
6- تساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستثمرين والدائنين فى تقييم مقدرة المنشأة على ادارة النقديه وإعادة ترتيب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المالي.

التوصيات : قد اوصت الدراسة على الآتي : -

1- على المؤسسات إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعتدها في قياس التدفقات النقديه وقياس نسب الربحية وتحديد مخاطر السيولة .
2- تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يساهم فى تخفيض التكلفه وبالتالى تزيد الارباح .
3- على المؤسسات إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة لمساعدتها فى قياس نسب النشاط وقياس معدل العائد على الإستثمارات.

قائمة المراجع

احمد حلمي واخرون. (2015). نظم المعلومات المحاسبية. عمان، الاردن: دار المناهج.

احمد زكريا زكي عصيمي. (2012). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. عمان، الاردن: زمزم للنشر.

امل محمد عبد الباسط. (2004). نظم المعلومات المحوسبة فى الجهاز المصرفي. الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم.

ثناء على القباني. (2002). نظم المعلومات المحاسبية. القاهره، مصر: الدار الجامعية.

ربيع زكريا محمد محمود. (2007). دور نظم المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات. الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان.

سعيد فتحي مقداد. (2010). اثر مشاركة المحاسبين فى تطوير نظم المعلومات على تحسين الاداي المالي. غزه، فلسطين: دراسات علياء الجامعة الاسلامية غزه.

صلاح الدين عبد المنعم مبارك. (2013). نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة، مصر: دار التعليم الجامعي.

عبد الرزاق محمد قاسم. (1998). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. عمان، الاردن: دار الثقافة.

عبد الماجد محمد خيرى ابراهيم. (2007). اثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على رفع كفاءة الاداء المالي. الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان.

عشال الهيثمي محمد عشال. (2004). اثار حوسبة النظم المحاسبية على الشركات التجارية. اليمن: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

فريد كورتل خالد الخطيب. (2015). نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات. عمان، الاردن: زمزم للنشر.

فلاح حسن عدادى الحسين. (2000). ادارة البنوك. عمان، الاردن: وائل للنشر.

فياض حمزه رملي. (2011). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. الخرطوم، السودان: مطابع السودان للعملة.

ليلي على اسماعيل. (2010). دور نظم المعلومات المحاسبية فى تقويم كفاءة الاداء المالي فى المنشآت اللاربحية. الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم.

محمد محمود السجاعي. (2010). تحليل وتصميم النظم المحاسبية. القاهره، مصر: المكتبة العصرية للنشر.

محمد يوسف الحفناوي. (2001). نظم المعلومات المحاسبية. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

موقع مصرف المزارع التجارى. (بلا تاريخ). موقع مصرف المزارع التجارى.

هاشم احمد عطية. (2000). نظم المعلومات المحاسبية. القاهره، مصر: الدار الجامعية.